«واقع المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات»

المحاضرة: لينة حسام المحتسب

كلية العلوم الإدارية و نظم المعلومات

جامعة بوليتكنيك فلسطين / الخليل – فلسطين

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل، وتم استخدام أداتين للدراسة وهما الاستبانة والمقابلة، حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أعضاء مجتمع الدراسة، وكان حجم مجتمع الدراسة (79) رئيساً وعضو بلدية، وتم استرجاع (59) استبانه منها، وقد تم تحليلها، ومعالجتها إحصائياً، وتم إجراء مقابلة مع أحد أساتذة القانون. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن المشاركة الشعبية تؤثر بدرجة كبيرة على المستوى المحلي من خلال مساهمتها في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة والاختصاصات، كذلك فإن البلديات تساهم في تعزيز المشاركة الشعبية بدرجة كبيرة من خلال الإفصاح للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية، وأن عقد الاجتماعات مع قادة المجتمع والشخصيات المعروفة ووجوه العائلات تعدَ من أكثر الوسائل المستخدمة من قبل البلديات في دعم المشاركة الشعبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي يعتبر من أكثر العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية. كما توصلت الدراسة إلى أن قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لعام1997 وقانون الانتخابات لعام 1996 يدعمان المشاركة الشعبية. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة العمل على زيادة المشاركة الشعبية في البلديات من خلال كافة الوسائل الممكنة والمتاحة، وإتباع البلديات للوسائل الأسهل والأسرع والمرغوبة لدى المواطنين من أجل ضمان أكبر قاعدة مشاركة شعبية في الجوانب المحلية، وتجنب كافة المعوقات التي قد تحد من المشاركة الشعبية. وإيجاد تشريعات ولوائح تنفيذية واضحة تظهر جوانب المشاركة الشعبية وعلاقة المواطن بالبلديات.

الكلمات المفتاحية: مشاركة شعبية، البلديات، اللامركزية، التنمية المجتمعية، التنمية المحلية.

ABSTACT:

This study aimed to diagnose the reality of community participation from the viewpoint of heads and members of the municipalities in the province of Hebron. The researcher applied a descriptive approach to conduct this study and used two tools which are the questionnaire and interview.

The findings of study indicate that the community participation greatly affects the local areas in its contribution in getting benefit of experts. In addition, the municipalities contribute to the promotion of popular participation significantly through the information that relates to the development of the projects. The findings of the study also reveal that meetings with community leaders, and well-known people was the best method that can be used to support community participation.According to the determinants of community participation, political instability was the most important factor that limits the effectiveness of community participation.

Moreover, there were no statistically significant differences due the variables of age, gender, qualification, duration of membership, method of choice for the local council, and geographic location on the effects for community participation at the local areas. Finally, the study found that the law of Palestinian municipal elections and the law of Palestinian municipalities encouraged community participation .The study recommended increasing community participation through all possible and available methods.Also the municipalities should follow the easiest, fastest, and desired methods for citizens to ensure the largest possible of community participation and avoid all obstacles that may limit the community participation. Finally, the study recommended developing the laws and regulations to ensure participation and cooperation.

المقدمة:

لقد شهدت بداية القرن الحادي والعشرين اتساع العمل الحكومي اتساعاً «كبيراً» فشمل نشاط الدولة قطاعات وميادين في الصناعة، والتجارة، والزراعة، وغيرها من القطاعات، والتي كانت مقصورة على القطاع الخاص. وأخذت هذه الظاهرة تسود كثيرا من مجتمعات العالم على اختلاف أيدلوجياتها باعتبارها تدخلا إيجابيا غايته توفير الخدمات الضرورية للسكان، أو تنظيم النشاطات الاقتصادية وتوجيهها وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهكذا تحولت الدولة من مفهوم الحراسة وضمان الأمن والعدل إلى دولة مهمتها تحقيق الرفاه وتقديم الخدمات (المعاني، أبو فارس، 2010، ص13).

ولقد أصبحت الدولة المعاصرة تعاني من أمرين هما: زيادة العبء على الحكومات في تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون، وزيادة رغبات الناس في مشاركة الحكومة في إدارة تلك الخدمات «فكان لزاماً» على الدولة أن تأخذ بنظام الإدارة المحلية لتجاوز تلك العقبات وذلك بإعطاء الهيئات المحلية مسؤولية تقديم بعض الخدمات إلى الجمهور وذلك باستقلال نسبي عن السلطة المركزية ومشاركة الجمهورعن طريق ممثليهم في المجالس المحلية في وضع السياسات المحلية المتعلقة بتقديم تلك الخدمات والإشراف على تنفيذها (المعاني، أبو فارس، 2010، ص22).

وتُعدَ الإدارة المحلية من أهم فروع الإدارة العامة، وتمثل احد ركائز الإدارة ولقد أصبح لها أهمية كبيرة في المجتمعات حيث تقوم بدور أساسي وريادي كونها من أهم ركائز قيام المجتمع المحلي والذي لا بد من إشراكه في اتخاذ القرارات والتواصل معه بشتى الطرق والوسائل من خلال تطبيق ما يعرف بالمشاركة الشعبية والتي بمجملها تتعلق بعملية التواصل ما بين المواطن والهيئة المحلية.

فالمشاركة الشعبية هي «العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصا للتعبير عن آرائهم، ودوراً في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر وغير مباشر بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحسين نوعية حياة السكان وإشباع حاجاتهم بعدالة ودون الإضرار بالمصلحة العامة» (المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة للبلديات، 2008). كما ان المشاركة الشعبية هي إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي وتتم من خلال التواصل ما بين المجتمع والهيئة المحلية وتبادل المعلومات بين الطرفين مما يشعر المواطن بانه جزء لا يتجزأ من مجتمعه (المشاركة والمشورة المجتمعية، دليل عملي تدريبي، 2009).

لقد عملت وزارة الحكم المحلي ومنذ تأسيسها عام 1994 على تطوير هيئات الحكم المحلي إدارياً ومالياً وتنظيمياً، ورسخت الأسس القانونية والحق في ممارسة الديمقراطية وبناء الثقة بين المواطن

والهيئة المحلية والسلطة المركزية، وحثت تلك الهيئات على المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بها واعتماد اللامركزية الإدارية. واستنادا إلى إستراتيجيتها للأعوام (2010–2014) وانطلاقا من رؤيتها المعلنة والمتمثلة بحكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة»، وسعياً لتجسيد إحدى غاياتها الرامية إلى تعزيز دور المجتمع المحلي (الرمحي، 2010، ص3) كان لا بد أن نقف اليوم للاطلاع على واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات، والتي ستكون نقطة الانطلاق الأولى على قطاع البلديات وتحديداً في محافظة الخليل.

مشكلة الدراسة:

لقد أصبحت المشاركة الشعبية إحدى أهم مقومات المجتمعات المحلية وإحدى طرق تفعيل اللامركزية والديمقراطية على اعتبار أن المواطن جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، وتختلف الوسائل المستخدمة في دعم تلك المشاركة إضافة إلى اختلاف ادوار المجالس المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية،وكما تم ترسيخ ووضع الأسس القانونية التي تضمن حق المواطن الفلسطيني في المشاركة الشعبية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتكشف عن واقع المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما آثار ونتائج المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات؟
2. ما دور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات؟
3. ما أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات؟
4. ما العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات؟
5. ما هي العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية الآتية: (المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) وآثار المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات؟
6. ما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى آثار ونتائج المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات.
2. التعرف إلى دور المجالس المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات.
3. التعرف إلى أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات.
4. التعرف إلى العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات.
5. التعرف إلى العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية الآتية: (المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) وآثار المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات.
6. التعرف إلى مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية للمواطنين في المجالس البلدية في محافظة الخليل.

الدراسات السابقة:

- دراسة (البطراوي، 2014) حيث هدفت إلى تعزيز الثقة والمصداقية بين البلديات من جهة والجمهور العام والمؤسسات ذات العلاقة من جهة أخرى، ورفع وعي الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة حول خدمات البلديات المقدمة عبر استخدام وسائل اتصال وإعلام فعالة، والتعرف إلى أفضل وسائل تفاعل الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة مع البلديات من أجل تحقيق المشاركة المجتمعية الفاعلة. وكذلك تعزيز فرص التعاون مع الجهات المانحة، والتكامل مع المستثمرين والمغتربين، والتنسيق مع الهيئات الدبلوماسية، والتشبيك مع المدن التوأمة لتوفير المساعدات الفنية والمالية للمشاريع التطويرية. وقامت الباحثة بدراسة حالة لأربع بلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الاطلاع على وثائقها ذات العلاقة وإجراء مقابلات معمقة مع المسؤولين فيها وإدارة مجموعات بؤرية مع فئات من المجتمع المحلي، ولقد تمت دراسة بلدية رام الله عن وسط الضفة الغربية، وبلدية حلحول عن جنوب الضفة، وبلدية مرج ابن عامر عن البلديات

المدمجة في شمال الضفة، وبلدية غزة عن قطاع غزة. وتوصلت الباحثة إلى أهمية إيجاد خطوات مقترحة لتعزيز الاتصال الداخلي بين موظفي البلدية، وكذلك إيجاد خطة الاتصال للفئات المهمشة كالنساء والشباب وذوي الإعاقة، والعمل على بناء قدرات البلديات في موضوع الاتصال والتواصل.

- وأما دراسة (سعادة، 2009) فقد تناولت هذه الدراسة قضية المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني، وهدفت إلى فهم ماهية المشاركة الشعبية كمنهج حديث نسبياً، والى إلقاء الضوء على النماذج والنظريات التي تبحث في موضوع المشاركة الشعبية، وتحليلاً لتجارب الحفاظ المحلية في ضوء الدراسات السابقة والحالات من خارج فلسطين، وعمل مقارنة تحليلية فيما بينها. واعتمدت الدراسة على المعلومات الموثقة والدراسات السابقة، وعلى عدد من المقابلات الشخصية مع خبراء في مجال التنمية والإدارة المحلية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك اختلافا في مفاهيم المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري إلا أنها تقود إلى إشراك المواطنين بشكل ايجابي فيها، وتبين كذلك انه لا توجد قوة سيطرة للمواطنين في المشاريع المنفذة ولا التي قيد التنفيذ، وخلصت أيضاً إلى أن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يتطلب تفعيل واعتماد المشاركة الشعبية كمنهج لتنفيذ هذه المشاريع.

- وهدفت دراسة (قدومي، 2008) إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس. وإلقاء الضوء على إحدى وسائل المشاركة الشعبية، وهي لجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس من حيث وجودها، ودورها، وأهميتها، والمعوقات، والمشاكل المتعلقة بها. وخلصت الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه ايجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وأنهم على علم بلجان الأحياء ويشاركون فيها، وأظهرت الدراسة أيضاً أن الدافع وراء الانضمام في الأحياء السكنية هو رغبة في زيادة خبراتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي، بالإضافة إلى شغل أوقات الفراغ في عمل مفيد، وأشارت النتائج أن العمل التطوعي لا يعتمد على متغير العمر والجنس وان الأهم في العمل التطوعي هو الالتزام بالعمل والقدرة على العطاء والتعليم والاستعداد والرغبة في تطوير الشخصية.

- وأما دراسة (عبد الجبار، 2008) فقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إسهام الجهود الشعبية في المجتمع المحلي، ومعرفة الدوافع التي تدفع المواطنين للمشاركة في أنشطة التنمية المحلية، والعوامل التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي، كما بحثت الدراسة في المقومات والموارد الاجتماعية التي تجعل المواطن قادراً على تنمية المجتمع المحلي، وبحثت أيضا في مدى إسهام المجالس المحلية في تفعيل المشاركة الشعبية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نسبة مرتفعة في الإقبال على المشاركة الشعبية في أنشطة التنمية المحلية،

ويرجع ذلك إلى الدوافع والواجبات الوطنية تجاه المناطق المحلية، وأوضحت الدراسة أن الفقر والأمية من أهم العوامل التي تحد من المشاركة الشعبية في اليمن، وكشفت الدراسة أيضاً أن ارتفاع الدخل ومستوى التعليم هي أهم المقومات التي تجعل المواطن قادرا على المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع المحلي، وتوصلت أيضا إلى ضعف إسهامات المجالس المحلية في تفعيل المشاركة الشعبية وتشجيعها.

- دراسة (الطوخي،2007) تتناول مفهوم اللامركزية وأهميتها في التنمية المحلية، وتاريخ وملامح نظام الإدارة المحلية في مصر، وفرقت بين مفهوم اللامركزية البيروقراطية ومفهوم اللامركزية المجتمعية، والتي تعني نقل سلطة اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية من الحكومة المركزية، إلى مجالس محلية مجتمعية والتي تتشكل غالباً عن طريق الانتخابات، كما تناول البحث أهمية تطبيق اللامركزية باعتبارها الأساس في تمكين المجتمع المحلي في تحقيق التنمية المحلية، وقد اعتمدت الدراسة على بعض الدراسات الميدانية السابقة التي تم إجراؤها على المديريات الإدارية الكبرى في مصر. وخلص البحث إلى غياب مفهوم اللامركزية في الإدارة المحلية في مصر، والافتقار إلى تحقيق التوازن بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي، والتي تحد من تمكين المناطق المحلية من تحقيق التنمية، وقد بين البحث أيضاً قلة إقبال المواطنين على المشاركة في الانتخابات المحلية بسبب تعقيدات نظام الانتخابات المحلية، وعدم وجود فعال للأحزاب السياسية وضعف دور المجالس في توعية المواطنين في المشاركة الفعالة.

- وجاءت دراسة (مرازقة، 2006) بهدف تحديد الإطار القانوني والسياسي للإدارة المحلية (الحكم المحلي ومؤسساته في الجزائر وتطوره وتأثره بمعطيات البيئة الداخلية والدولية، وتحليل السلوك الإداري وطبيعة العلاقات بين البلدية والسلطة المركزية، من حيث الرقابة الإدارية والمالية (علاقة عمودية)، وبين المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص). وتوصلت الدراسة إلى أن المواطن يُعدَ طرفا «فاعلا» في آلية العمل البلدي، وبالتالي فإن مشاركته وتفاعله وتجاوبه مع القرارات والسياسات العامة المحلية تعد ضرورية لإنجاح العمل البلدي، فعملية التواصل بين المواطن والبلدية تساعد على توطيد الروابط الاجتماعية وتفعيل العمل الديمقراطي وتفهم المواطنين لإمكانات البلدية. ويلاحظ على البلديات الجزائرية عدم تفعيل آليات مشاركة المواطنين في العمل البلدي التي حددها القانون، ومنها المشاركة والحضور لدورات المجلس الشعبي العادية، والانضمام إلى اللجان الدائمة والمؤقتة والتي تضم أشخاصاً خارج المجلس، وهذا التخوف من التواصل الجماهيري يمكن إرجاعه إلى طبيعة النخبة التي تتحكم فيها عوامل حزبية أو عروشية أو ثقافية، أو يمكن إرجاعه إلى التخوف من تزايد مطالب المواطنين التي قد تفوق إمكانات البلدية.

- واما دراسة (إسماعيل، 2005) فقد هدفت إلى تقييم الإشكالات والتداخلات الرئيسة للحكم المحلي ومؤسساته في فلسطين خلال المرحلة الانتقالية والتي نتجت بعد اتفاق أوسلو، ومن ناحية أخرى تحديد التحديات والمصاعب في مرحلة التطوير والإصلاح للحكم المحلي في عهد السلطة الفلسطينية، ووضع التصورات والحلول على المدى الطويل والقصير. وقد تكون مجتمع الدراسة من (238) هيئة محلية، ومجلساً «قرويا»، ولجنة مشاريع في الضفة الغربية. وقد خلصت الدراسة إلى أن درجة اللامركزية والاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية قليلة ولا تتناسب مع مفهوم الحكم المحلي القائم على اللامركزية والاستقلالية، وكذلك فإن درجة الديمقراطية التي تتمتع بها الهيئات المحلية قليلة، وكذلك فان نظرة المواطنين تجاه الهيئات المحلية ما زالت مبنية على الشكوك. وعلى صعيد المشاركة فإنها ما زالت دون المطلوب سواءً ما بين الهيئات المحلية والمواطن، أو ما بين الهيئات المحلية والسلطة المركزية، وكذلك فان التنمية على صعيد المجتمع المحلي ما زالت ضعيفة.

- وهدفت دراسة (قرارية، 2004) إلى تحليل الوضع القائم في فلسطين وذلك لإعداد آليات لتفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للنهوض بالمجتمعات السكانية في المنطقة، وحاولت الإشارة إلي أهمية زيادة الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك إلى الحاجة الماسة لوجود مخططات هيكلية تفضل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتسعى إلى تحقيقها. وقد تكون مجتمع الدراسة من مديريات الحكم المحلي والبلديات وبعض المكاتب الهندسية الخاصة في كل من محافظات جنين، ونابلس، وطولكرم، ورام الله. وتوصلت الدراسة إلى أهمية ودور المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للمواطن وكسب ثقته، بالإضافة إلى التنسيق المؤسسي والعمل على بناء جهاز رئيس يعمل معه للقيام بعمليات إعداد المخططات الهيكلية، وجمع المعلومات على المستوى المحلي، والتخطيط كذلك لإقامة البرامج والدورات التدريبية، والحرص على توفير الدعم المالي والفني لتوفير البنية الأساسية والقيادات الفنية المتخصصة بما يستوجب مشاركة شعبية فاعلة، والعمل بروح الفريق الواحد.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكون موضوع الدراسة مرتبطاً بوجهة نظر المستجيب، وفي ذلك اقتصر مجتمع الدراسة على رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل كمثال واقعي وتطبيق عملي للدراسة، وتم تحليل النتائج بناء على أسئلة الدراسة، وتم ذكر المقاييس والأساليب الإحصائية المستخدمة ومن ثم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل، ويبلغ عدد البلديات المستهدفة 8 بلديات، ويبلغ عدد رؤسائها وأعضائها (79) رئيسا «وعضوا» وقد تم الحصول على هذه المعلومات من الإحصائياًت التي حصلت عليها الباحثة من مديرية الحكم المحلي في محافظة الخليل.

عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، واشتملت العينة على 65 من رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل والبالغ عددهم (79)، وتم توزيع الاستبانات عليهم، وتم استرجاع (59) استبانة منها، ويشكل هذا العدد ما نسبته (82%) من الاستبانات الموزعة ولم يتم استثناء أية استبانة بسبب التلف. وتجدر الإشارة إلى أن عينة الدراسة تشمل البلديات المركزية (أ) وهي بلدية الخليل، والبلديات الرئيسة (ب) وهي: دورا، ويطا، وحلحول، والظاهرية، والسموع، وسعير، وإذنا. ويوضح الجدول رقم (1) البلديات المركزية والرئيسة في محافظة الخليل وعدد أعضائها، وعدد الاستبانات الموزعة، وعدد الاستبانات المسترجعة. أما بخصوص عدد الاستبانات المسترجعة فيعود السبب إلى امتناع البعض عن تعبئة الاستبانة. وفيما يتعلق ببلدية دورا فقد تم استثناؤها والسبب يعود إلى أنه عندما تم الذهاب إلى البلدية لأغراض توزيع الاستبانات تم الإيضاح أن المجلس المحلي قد تم حله من قبل الحكومة المركزية أثناء فترة انعقاد الدراسة.

الجدول رقم (1): البلديات وعدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة

الرقم	أسم البلدية	عدد الأعضاء	عددالاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة
.1	الخليل	5	5	3
.2	دورا	0	0	0
.3	يطا	13	13	12
.4	حلحول	13	13	3
.5	الظاهرية	13	13	13
.6	السموع	9	9	3
.7	سعير	13	13	12
.8	إذنا	13	13	13
	المجموع	79	79	59

أدوات جمع البيانات:

تم استخدام مصدرين لأغراض جمع البيانات:

1. مصادر ثانوية: وتعتمد على جمع الحقائق من خلال المراجع الأدبية، والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع.
2. مصادر أولية: وتضم كلا من الاستبانة والمقابلة.

أ. الاستبانة:

من أجل الحصول على البيانات من مصادرها تم إعداد استبانة شاملة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمتعلقة بمشكلة البحث. وقد تكونت الاستبانة من (6) أجزاء:

- **الجزء الأول:** وتتضمن رسالة التغطية التي تبين موضوع البحث والهدف منه.
- **الجزء الثاني:** ويشتمل على معلومات عامة للمستجيب حيث تتضمن المتغيرات الديموغرافية وهي الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس البلدي.
- **الجزء الثالث:** ويتكون من فقرات عامة تهدف إلى قياس آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي، ويتكون من (12) فقرة".
- **الجزء الرابع:** ويتكون من فقرات عامة تهدف إلى قياس دور البلديات في تعزيز المشاركة الشعبية، ويتكون من (8) فقرات.
- **الجزء الخامس:** ويتكون من فقرات عامة تهدف إلى معرفة الوسائل المستخدمة من قبل البلديات في دعم المشاركة الشعبية، ويتكون من (9) فقرات.
- **الجزء السادس:** ويتكون من فقرات عامة تهدف إلى معرفة العوامل التي تحدَ من فاعلية المشاركة الشعبية، ويتكون من (10) فقرات.

ب. المقابلة:

تم استخدام أسلوب المقابلة كوسيلة مساندة تم توظيفها للحصول على البيانات التي لم تستطع الاستبانة الإجابة عنها، وتم إجراء المقابلة مع أستاذ القانون في جامعة الخليل د. راتب الجعبري، وذلك في شهر نيسان عام 2012 في مكتبه في جامعة الخليل، وكان محور المقابلة يركز على الإجابة على السؤال الآتي (ما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997 وقانون

انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية)، وقد تم تجزئة السؤال الرئيس إلى عدة أسئلة فرعية وهي: هل يوجد نصوص قانونية ضمنت للمواطنين حق المشاركة الشعبية في المجالس المحلية؟ وما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني الصادر لسنة 1997 على المشاركة الشعبية؟ وماذا يحتاج القانون لكي يضمن حق المواطن في المشاركة الشعبية؟.

المعالجة الإحصائية:

صدق الأداة وثباتها:

1. صدق الأداة:

لقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وتم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المحكمين قبل إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، والصدق ببساطة هو أن تقيس فقرات الاستبانة ما وضعت لقياسه أي يقيس فعلا الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها، وقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون «Pearson» لإيجاد العلاقة بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال أو القسم الذي تنتمي إليه، كما يتضح من الجدول رقم (2) قيم معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات الدراسة مع الدرجة الكلية. حيث أن جميع معاملات الارتباط «Pearson» بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة ودرجة القسم الذي تنتمي إليه هي قيم موجبة الإشارة ودالة إحصائياً، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة اتساق داخلي عالية، وهذا يدل أن كل فقرة من فقرات الاستبانة كانت صادقة فيما أعدت لقياسه.

2- ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل (ألفا كرونباخ) وكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) حيث يتضح أن جميع مجالات الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية، وارتفاع قيم معامل ثبات ألفا كرونباخ Alpha – Cornbach حيث تراوحت القيم لمعامل الثبات ما بين (0.870 – 0.884)، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.878) مما يؤكد على أن أداة الدراسة ذات معامل ثبات مرتفع.

جدول رقم (2): معامل الارتباط وقيم معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لفقرات الاستبانة

الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
تساعد المشاركة الشعبية على الانتقال من المركزية إلى اللامركزية في تقديم الخدمات	**0.617	0.874
تساهم المشاركة الشعبية في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية	**0.564	0.879
تساهم المشاركة الشعبية في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة والاختصاص	**0.510	0.875
تساعد المشاركة الشعبية على اقتناع المواطن بالمساهمة في تطوير وتنمية منطقته	**0.699	0.873
تساعد المشاركة الشعبية على إشاعة مفاهيم الانفتاح والتعاون ما بين المواطن والهيئة المحلية	**0.689	0.876
تساهم المشاركة الشعبية في تحسين عملية وجودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية	**0.765	0.872
تساهم المشاركة الشعبية في ترتيب الأولويات وفقا لحاجة السكان	**0.819	0.872
تساهم المشاركة الشعبية في تحسين أداء المجلس المحلي	**0.804	0.871
تعمل المشاركة الشعبية على تحديد المشكلات والحاجات الفعلية للسكان المحليين	**0.789	0.870
تضمن المشاركة الشعبية قبول وتأييد السكان المحليين للمشروعات التي يشاركون فيها	**0.667	0.871
تساهم المشاركة الشعبية في زيادة رضا السكان	**0.750	0.872
تساهم المشاركة الشعبية في رفع الروح المعنوية لدى السكان	**0.782	0.871

يعمل المجلس البلدي على تشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي	**0.632	0.873
يتم تشجيع المواطنين على الاستفسار عن أي تساؤل	**0.726	0.875
تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية	**0.716	0.877
تفصح البلدية للمواطنين عن آلية تنفيذ المشاريع التنموية	**0.726	0.875
تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات العلاقة بالتقارير المالية والإدارية الخاصة بالبلدية	**0.622	0.873
يتم تشكيل لجان من أفراد المجتمع المحلي	**0.584	0.876
تؤيد البلدية المشاركة الشعبية للنساء في الانتخابات من خلال النسبة المخصصة لهن	**0.419	0.875
يتم تشجيع المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال عقد ندوات أو لقاءات توضح أهمية الانتخاب والاقتراع والتسجيل في سجل الناخبين	**0.554	0.874
الهاتف	**0.377	0.880
المقابلات الشخصية	**0.526	0.876
الانترنت والموقع الالكتروني	**0.678	0.871
عقد اجتماعات عامة لسماع آراء المواطنين	**0.807	0.872
عقد اجتماعات مع قادة المجتمع والشخصيات المعروفة و وجوه العائلات	**0.781	0.873
استخدام وسائل الإعلام للتواصل مع المواطنين	**0.811	0.871
إصدار نشرات إعلامية لأغراض الاطلاع على إسهامات البلدية	**0.525	0.874
عقد ورشات عمل وحلقات دراسية تضم المواطنين	**0.753	0.872

صناديق الاقتراح والشكاوى	**0.773	0.873
الأمية الاجتماعية	**0.454	0.878
انخفاض مستوى الدخل الأسري	**0.412	0.877
أسلوب الانتخاب المباشر من السكان	**0.294	0.884
أسلوب التعيين من الحكومة المركزية	**0.497	0.883
التمسك بالقيم السلبية	**0.524	0.881
عدم الاستقرار السياسي	**0.702	0.879
الخلاف ما بين المواطن ومسؤولي الهيئة المحلية	**0.418	0.881
ضعف ولاء وانتماء السكان	**0.506	0.881
نقص الثقة بين المواطن والهيئة المحلية	**0.717	0.878
عدم استجابة المسؤولين لمطالب السكان	**0.507	0.878
الاستبانة ككل		**0.878**

وصف خصائص عينة الدراسة:

أ. جنس عينة البحث:

يبين الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وبناء عليه كان عدد الذكور 51 وبنسبة 87.9%، أما بالنسبة لعدد الإناث فقد كان 7 وبنسبة 12.1%، ويذكر أن أحد الاستبانات لم يحدد فيها جنس المستجيب. ويتضح من ذلك أن النسبة الأكبر كانت للذكور، وهذه نتيجة منطقية فالمقاعد المخصصة للإناث في المجالس المحلية هي أقل من الذكور حيث أن مشاركة المرأة التنموية على صعيد أعمال المجالس المحلية ما زالت قليلة.

جدول رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	51	87.9
أنثى	7	12.1
المجموع	58	100.0

ب. أعمار عينة البحث:

يبين الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب العمر، وتشير البيانات الواردة في الجدول الى أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 36 إلى 50 عاماً، وأن المتوسط الحسابي لأعمارهم هو 48 عاماً. وهذا يشير إلى أن غالبية الرؤساء والأعضاء في سن الأربعينيات وهي الفئة العمرية التي تتصف بالنضج والقدرة على الإدارة الكفؤة.

جدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
35 – 20	7	12.7
50 – 36	28	50.9
65 – 51	17	30.9
80 – 66	3	5.5
المجموع	55	100.0

ج. المؤهل العلمي لعينة البحث:

يبين الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، وتشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس وذلك بنسبة بلغت 52.5%، أما نسبة الذين مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فما دون فقد بلغت 18.6%، بينما 16.9% منهم مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط و فقط 11.9% منهم مؤهلهم العلمي ماجستير فأكثر، وهذا يشير إلى أن غالبية رؤساء وأعضاء البلديات هم من حملة البكالوريوس مما يعطيهم القدرة على الإدارة الجيدة للبلديات، على اعتبار أن وظيفتهم تتطلب مستوى معقولاً من المعرفة العلمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون انتخاب الهيئات المحلية الفلسطيني لم ينص على ان المؤهل العلمي شرطٌ لمن يشغل منصب رئيس أو عضو مجالس بلدية أو قروية.

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة النسبة المئوية %
ثانوية عامة فما دون	11	18.6
دبلوم متوسط	10	16.9
بكالوريوس	31	52.5
ماجستير فأكثر	7	11.9
المجموع	59	100.0

د. مدة العضوية في المجالس البلدية.

يبين الجدول رقم (6) أن مدة العضوية في البلديات تراوحت ما بين عام واحد إلى 35 عاما، وأن المتوسط الحسابي لعدد سنوات العضوية في المجالس البلدية لأفراد عينة الدراسة هو ما يقارب 7 أعوام. مما يشير أن هناك بلديات لم تجر فيها انتخابات منذ فترة طويلة وأن معظم البلديات التي شملتها الدراسة جرت فيها انتخابات في المرحلة الأولى أو الثانية.

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب مدة العضوية في المجالس البلدية

مدة العضوية	التكرار	النسبة المئوية%
10-1	55	96.5
20-11	0	0
30-21	1	1.8
40-31	1	1.8
المجموع	**57**	**100.0**

هـ. أسلوب الاختيار للمجلس المحلي:

يبين الجدول رقم (7) أسلوب الاختيار للمجلس المحلي وتشير البيانات الواردة في الجدول الى أن غالبية أفراد عينة الدراسة تم اختيارهم بأسلوب الانتخاب وذلك بنسبة بلغت 81.4%، أما الذين تم اختيارهم بأسلوب التعيين بلغت نسبتهم 18.6% من عينة الدراسة، مما يدل إلى أن النسبة العظمى من المبحوثين تم اختيارهم بأسلوب الانتخاب حيث أن معظم البلديات خضعت لمرحلة انتخابات أولى أو ثانية.

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب أسلوب الاختيار للمجلس المحلي

أسلوب الاختيار	لتك التكرار	النسبة المئوية %
منتخب	48	81.4
معين	11	18.6
المجموع	59	100.0

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما آثار المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل؟، ولقد رُصدت استجابات أفراد عينة الدراسة، واستخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي. وقد درجت الفقرات من درجة أهمية كبيرة جداً (أعطيت 5 درجات) إلى درجة أهمية قليلة جداً (أعطيت درجة واحدة). ومن أجل تفسير النتائج اعتمد مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الجدول رقم(8).

جدول رقم (8): درجات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الأهمية	المتوسط الحسابي
درجة قليلة جداً	من 1 الى 1.79
درجة قليلة	من 1.80 الى 2.59
درجة متوسطة	من 2.60 الى 3.39
درجة كبيرة	من 3.40 الى 4.19
درجة كبيرة جداً	من 4.20 الى 5

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي لآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي بلغ (3.79) وهذا يدل على أن المشاركة الشعبية تؤثر على المستوى المحلي بدرجة كبيرة، كما يتبين أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال تراوحت من (3.56) للفقرة (تساهم المشاركة الشعبية في تحسين عملية وجودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية) ويدل على أنها تؤثر بدرجة كبيرة، إلى (4.07) للفقرة (تساهم المشاركة الشعبية في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة والاختصاص) ويدل على أنها تؤثر بدرجة كبيرة. وهذا يدل على أن للمشاركة الشعبية أثرا على المواطن وعلى البلدية على حد سواء، فهي تعمل على الاستفادة من ذوي الخبرة والاختصاصات، وتعمل على إيجاد روح التعاون ما بين المواطن والبلدية، مما يساهم في اقتناع المواطن في تطوير المنطقة المحلية، وتحديد المشكلات والحاجات الفعلية للسكان.

جدول رقم (9): نتائج تحليل فقرات المحور الأول (آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي)

آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي الشعبية على المستوى المحلي	المتوسط الحسابي	الترتيب
تساعد المشاركة الشعبية على الانتقال من المركزية إلى اللامركزية في تقديم الخدمات	3.76	7
تساهم المشاركة الشعبية في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية	3.80	5
تساهم المشاركة الشعبية في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة و الاختصاص	4.07	1

تساعد المشاركة الشعبية على اقتناع المواطن بالمساهمة في تطوير وتنمية منطقته	3.88	3
تساعد المشاركة الشعبية على إشاعة مفاهيم الانفتاح والتعاون ما بين المواطن والهيئة المحلية	3.95	2
تساهم المشاركة الشعبية في تحسين عملية وجودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية	3.56	12
تساهم المشاركة الشعبية في ترتيب الأولويات وفقا لحاجة السكان	3.69	10
تساهم المشاركة الشعبية في تحسين أداء المجلس المحلي	3.61	11
تعمل المشاركة الشعبية على تحديد المشكلات والحاجات الفعلية للسكان المحليين	3.88	4
تضمن المشاركة الشعبية قبول وتأييد السكان المحليين للمشروعات التي يشاركون فيها	3.80	6
تساهم المشاركة الشعبية في زيادة رضا السكان	3.76	8
تساهم المشاركة الشعبية في رفع الروح المعنوية لدى السكان	3.71	9
الوسط الحسابي لفقرات آثار المشاركة الشعبية = 3.79		

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: « ما دور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل؟»، يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لدور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية بلغ (3.55) وهذا يدل على أن البلديات لها دور كبير في تعزيز المشاركة الشعبية، كما يتبين أن المتوسطات الحسابية تراوحت من (3.32) للفقرة (تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات العلاقة بالتقارير المالية والإدارية الخاصة بالبلدية)، ويدل على أنها تؤثر بدرجة متوسطة، إلى (3.92) للفقرة (تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية)، وهذا يدل على أنها تؤثر بدرجة كبيرة. ويتضح هنا أن إفصاح البلديات للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية، في حين احتل تشجيع المواطنين على الاستفسار عن أي تساؤل المرتبة الثانية، فيما جاءت في المرتبة الثالثة تأييد البلدية للمشاركة الشعبية للنساء من خلال النسبة المخصصة لهن، وأما فيما يتعلق بتشجيع المجلس البلدي المواطنين على حضور جلسات المجلس فقد احتلت المرتبة الثامنة والأخيرة.

جدول رقم (10): نتائج تحليل المحور الثاني (تعزيز المشاركة الشعبية)

فقرات تعزيز المشاركة الشعبية والمشاركة الشعبية	المتوسط الحسابي	الأهمية
يعمل المجلس البلدي على تشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي	2.68	8
يتم تشجيع المواطنين على الاستفسار عن أي تساؤل	3.88	2
تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية	3.92	1
تفصح البلدية للمواطنين عن آلية تنفيذ المشاريع التنموية	3.76	4
تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات العلاقة بالتقارير المالية والإدارية الخاصة بالبلدية	3.92	7
يتم تشكيل لجان من أفراد المجتمع المحلي	3.42	6
تؤيد البلدية المشاركة الشعبية للنساء في الانتخابات من خلال النسبة المخصصة لهن	3.81	3
يتم تشجيع المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال عقد ندوات أو لقاءات توضح أهمية الانتخاب والاقتراع والتسجيل في سجل الناخبين	3.57	5
المتوسط الحسابي لفقرات دور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية =3.55		

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: «ما أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل؟»، يبين جدول رقم (11) أن عقد اجتماعات مع قادة المجتمع والشخصيات المعروفة ووجوه العائلات كانت من أكثر الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية وقد جاءت بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.03) وهذه نتيجة منطقية لأن طبيعة المجتمع تفضل عقد الاجتماعات والاتصال الشفهي عن أي وسائل أخرى، فيما جاء الهاتف والمقابلات الشخصية في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.86)، وأما فيما يتعلق باصدار نشرات اعلامية لأغراض الاطلاع على اسهامات البلدية فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.84)، واما استخدام وسائل الاعلام للتواصل مع المواطنين فقد كانت من أقل الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية وقد جاءت في المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.37) ويدل على ان هذه الوسيلة تستخدم بدرجة متوسطة في دعم المشاركة الشعبية.

جدول رقم (11): نتائج تحليل فقرات المحور الثالث (الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية)

الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية	المتوسط الحسابي	الترتيب
الهاتف	3.86	2
المقابلات الشخصية	3.86	2
الانترنت والموقع الالكتروني	3.59	6
عقد اجتماعات عامة لسماع آراء المواطنين	3.66	4
عقد اجتماعات مع قادة المجتمع الشخصيات المعروفة و وجوه العائلات	4.03	1
استخدام وسائل الإعلام للتواصل مع المواطنين	3.37	8
إصدار نشرات إعلامية لأغراض الاطلاع على إسهامات البلدية	3.84	3
عقد ورشات عمل وحلقات دراسية تضم المواطنين	3.63	5
صناديق الاقتراح والشكاوى	3.46	7

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: للإجابة على السؤال الذي نصه: ما هي العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل؟، رُصدت استجابات أفراد عينة الدراسة وقد درَجت الفقرات من درجة مهم جدا (أعطيت 4 درجات) إلى درجة غير مهم (أعطيت درجة واحدة). ولقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الرباعي كما هو واضح في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12): مقياس ليكرت الرباعي

د الدرجات	المتوسط الحسابي ط الحسابي
غير مهم	من 1 إلى 1.74
قليل الأهمية	من 1.75 إلى 2.49
مهم	من 2.50 إلى 3.24
مهم جداً	من 3.25 إلى 4

يبين الجدول رقم (13) أن عدم الاستقرار السياسي كان من أكثر العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية وقد جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.33) حيث ساهم عدم الاستقرار السياسي في قلة إجراء الانتخابات المحلية في الأراضي الفلسطينية وبالتالي حرمان المواطنين من أهم وسيلة للمشاركة الشعبية، وأما الأمية الاجتماعية فقد جاءت في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.22)، ويدل على أنه لها أهمية كبيرة في الحد من فاعلية المشاركة الشعبية حيث أن مستوى التعليم والوعي هو من أهم العوامل التي تدفع المواطنين الى زيادة مشاركتهم وإسهامهم في المصالح المحلية، أما انخفاض مستوى الدخل الأسري فقد كانت من أقل العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية حيث احتلت المرتبة الاخيرة وبالرغم من ذلك بلغ متوسطها الحسابي (2.92) وهذا يدل بأن المواطن يبحث عن أولوياته الخاصة قبل المشاركة في المصالح التي تخص المجتمع ككل.

جدول رقم (13): نتائج تحليل فقرات المحور الرابع (العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية)

العوامل التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية	المتوسط الحسابي	الترتيب
الأمية الاجتماعية	3.22	2
انخفاض مستوى الدخل الأسري	2.92	10
أسلوب الانتخاب المباشر من السكان	3.07	3
أسلوب التعيين من الحكومة المركزية	2.93	9
التمسك بالقيم السلبية	3.05	6
عدم الاستقرار السياسي	3.33	1
الخلاف ما بين المواطن ومسؤولي الهيئة المحلية	3.07	4
ضعف ولاء وانتماء السكان	3.07	5
نقص الثقة بين المواطن والهيئة المحلية	2.95	8
عدم استجابة المسؤولين لمطالب السكان	3.02	7

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس للإجابة على السؤال الثاني الذي نصه « ما هي العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية التالية: (المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي؟»، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي، كما أجري تحليل التباين الأحادي، واختبار Kruskal Wallis، واختبار (T–Test) لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، وكذلك معامل ارتباط بيرسون، ومعامل ارتباط سبيرمان وفيما يأتي تفصيل لهذه النتائج. وتم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا لذلك يجب ان تكون قيمة مستوى المعنوية لكل مجال اكبر من 0.05 حتى يكون توزيع البيانات طبيعياً و لذلك يتم استخدام اختبار (Sample K– S– 1) اذا كانت درجات الحرية أكبر من 50 بينما يتم استخدام (Shapiro–Wilk) اذا كانت درجات الحرية 50 أو أقل.

أولا: بالنسبة للمنطقة الجغرافية للبلدية

«ما هي العلاقة بين المنطقة الجغرافية للبلدية في محافظة الخليل وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي؟»

للإجابة على هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير المنطقة الجغرافية للبلدية في محافظة الخليل.

يوضح جدول رقم (14) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار Shapiro–Wilk للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا، ويتبين أن قيمة مستوى المعنوية لبلدية حلحول اقل من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات اللامعلمية.

جدول رقم (14): اختبار التوزيع الطبيعي لكلٌ من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي والموقع الجغرافي للبلدية في محافظة الخليل

	البلد البلدية	Kolmogorov_Smirnova			Shapiro–Wilk		
		قيمة اقيمة الاختبار	درجات درجات الحرية	مستوى مستوى الدلالة	قيمة قيمة الاختبار تبار	درجة درجات الحرية	مستوى الدلالة ة
آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	بلدية الخليل	0.328	3	.	0.871	3	0.298
	بلدية سعير	0.180	12	*0.200	0.901	12	0.163
	بلدية إذنا	0.178	13	*0.200	0.918	13	0.238
	بلدية السموع	0.385	3	.	0.750	3	0.000
	بلدية يطا	0.133	12	*0.200	0.978	12	0.976
	بلدية الظاهرية	0.192	13	*0.200	0.929	13	0.326
	بلدية حلحول	0.385	3	.	0.750	3	0.000

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار(Kruskal–Wallis) حيث تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم(15) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير الموقع الجغرافي للبلدية في محافظة الخليل، حيث كانت درجة تقييم رؤساء وأعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن موقع البلدية الجغرافي، وحيث أن قيمة مستوى المعنوية (0.736) وهي أكبر من 0.05 وعليه تقبل الفرضية الصفرية.

جدول رقم (15): نتائج اختبار Kruskal Wallis لاختبار الفروق في متوسطات آثار المشاركة الشعبية بواسطة متغير الموقع الجغرافي للبلدية

	آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
قيمة Chi-Square	3.556
درجة الحرية	6
مستوى الدلالة	736.

ثانيا: بالنسبة للجنس:

« ما هي العلاقة بين الجنس و آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟»

للإجابة على هذا السؤال تم تحويله الى الفرضية الصفرية الآتية:

«لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير الجنس»

يوضح الجدول رقم (16) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار kliW-OripahS للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، يتبين أن قيمة مستوى المعنوية للذكور اقل من 50.0 وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات اللامعلمية.

جدول رقم (16): اختبار التوزيع الطبيعي لكل من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ومتغير الجنس

لا	الجنس	kolmogorov_Smirnova			Shapiro-Wilk Shapiro		
		قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة
آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	ذكر	0.139	51	0.015	0.952	51	0.038
	أنثى	0.183	7	0.200	0.923	7	0.494

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار (Mann-Whitney) حيث تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (17) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير الجنس، حيث كانت درجة تقييم رؤساء وأعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن الجنس، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.709) وهي اكبر من 0.05 وعليه تقبل الفرضية الصفرية.

جدول رقم (17): نتائج اختبار Mann-Whitney لاختبار الفروق في متوسطات آثار المشاركة الشعبية بواسطة متغير الجنس

	آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
قيمة اختبار مان ويتني	162
مستوى المعنوية	a0.709

ثالثا: بالنسبة للعمر:

« ما هي العلاقة بين العمر وآثار ونتائج المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟»

للإجابة على هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير العمر.

يوضح الجدول رقم (18) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعياً، ويتبين أن قيمة مستوى المعنوية للمتغيرين العمر وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي اكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (18): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov) لكل من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير العمر

	العمر	آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
قيمة الاختبار z	0.777	0.843
مستوى المعنوية	0.582	0.476

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون حيث تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (19) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير العمر، حيث كانت درجة تقييم رؤساء وأعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن العمر، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.843) وهي اكبر من 0.05 وعليه تقبل الفرضية الصفرية، وتبين أن هنالك علاقة عكسية بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ومتغير العمر وان معامل الارتباط هو 0.027، ويدل على أن الإرتباط ضعيف.

جدول رقم (19): معامل ارتباط بيرسون بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ومتغير العمر

		العمر	آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على المستوى المحلي
العمر	معامل ارتباط بيرسون	1	0.027-
	مستوى المعنوية	-	0.843
آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	معامل ارتباط بيرسون	0.027-	1
	مستوى المعنوية	0.843	

رابعا: بالنسبة للمؤهل العلمي:

« ما هي العلاقة بين المؤهل العلمي وآثار ونتائج المشاركة الشعبية على المستوى المحلي؟»

للإجابة على هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

يوضح الجدول رقم (20) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعياً، ويتبين أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (20): اختبار التوزيع الطبيعي لكل من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي والمؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	Kolmogorov_Smirnova			S Shapiro-Wilk		
		قيمة الاختبار بار	درجات الحرية حرية	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الحرية	درجات الحرية تبار	مستوى الدلالة
آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	ثانوية عامة فما دون	0.195	11	*0.200	0.886	11	0.123
	دبلوم متوسط	0.246	10	*0.088	0.914	10	0.309
	بكالوريوس	0.087	31	*0.200	0.978	31	0.753
	ماجستير فأكثر	0.204	7	*0.200	0.965	7	0.860

وللتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) حيث يتضح من الجدول رقم (21) أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وهذا يدل على تجانس الانحرافات المعيارية وبذلك نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي.

جدول رقم (21): اختبار تجانس التباين (Levene test)

اختبار Levene Test	مستوى المعنوية معنوية
0.741	0.532

يتضح من الجدول رقم (22) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، حيث كانت درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي متقاربة بغض النظر عن المؤهل العلمي، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.601) وهي اكبر من 0.05 وعليه تقبل الفرضية الصفرية.

جدول رقم (22): تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لقياس الفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة حول (آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي) تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.865	3	0.288	0.626	0.601
داخل المجموعات	25.327	55	0.460		
المجموع	26.193	58			

خامسا: بالنسبة لمدة العضوية:

« ما هي العلاقة بين مدة العضوية وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي؟»

للإجابة على هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير مدة العضوية.

يوضح الجدول رقم (23) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، ويتبين أن قيمة مستوى المعنوية للمتغير مدة العضوية أقل من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات اللامعلمية.

جدول رقم (23): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov) لكل من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ومدة العضوية

	آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	مدة العضوي
قيمة الاختبار z	0.843	2.762
مستوى المعنوية	0.476	0.000

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان. حيث تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (24) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير مدة العضوية، حيث كانت درجة تقييم رؤساء وأعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن مدة العضوية، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.410) وهي اكبر من 0.05 وعليه تقبل الفرضية الصفرية، وتبين أن هنالك علاقة عكسية بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ومدة العضوية وأن معامل الارتباط هو 0.111-، بالرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05).

جدول رقم (24): معامل ارتباط سبيرمان بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ومتغير مدة العضوية

		آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي محلي	مدة العضوية
آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	معامل ارتباط سبيرمان	1.000	0.111-
	مستوى المعنوية	.	0.410
مدة العضوية	معامل ارتباط سبيرمان	0.111-	1.000
	مستوى المعنوية	0.410	.

سادسا: بالنسبة لأسلوب الاختيار للمجلس المحلي :

« ما هي العلاقة بين أسلوب الاختيار للمجلس المحلي وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي؟»

للإجابة على هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير أسلوب الاختيار للمجلس المحلي.

يوضح الجدول رقم (25) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، ويتبين أن قيمة مستوى المعنوية للأعضاء الذين تم اختيارهم بطريقة الانتخاب اقل من 0.05، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات اللامعلمية.

جدول رقم (25): اختبار التوزيع الطبيعي لكل من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي

	أسلوب الاختيار للمجلس المحلي	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
		قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الحرية	قيمة درجات الحرية	مستوى مستوى الدلالة لدلالة
آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	منتخب	0.122	48	0.071	0.947	48	0.030
	معين	0.163	11	0.200	0.969	11	0.876

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار (Kruskal-Wallis Test) حيث تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (26) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في درجة تأثير المشاركة الشعبية المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى إلى متغير أسلوب الاختيار للمجلس المحلي، حيث كانت درجة تقييم رؤساء وأعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن أسلوب الاختيار للمجلس المحلي، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.830) وهي اكبر من 0.05 وعليه تقبل الفرضية الصفرية.

جدول رقم (26): نتائج اختبار Kruskal Wallis لاختبار الفروق في متوسطات آثار المشاركة الشعبية بواسطة أسلوب اختيار المجلس المحلي

	آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
Z قيمة الاختبار	0.214-
مستوى المعنوية	0.830

تحليل المقابلة:

فيما يتعلق بالسؤال السادس والمرتبط بمدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. نص القانون الأساسي الفلسطيني للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقانون انتخاب المجالس والهيئات المحلية الفلسطيني الصادر عام 1996 على حق المواطنين في الترشح والانتخاب والاعتراض على نتائج الانتخابات، والتسجيل في سجل الناخبين، وهذا يدل على أن القانون الفلسطيني ضمن في جوهره حق المواطنين في المشاركة الشعبية بأكبر صورها ألا وهي الانتخابات وكافة التفصيلات اللازمة لنزاهتها.

2. سمح قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لعام 1997 للمجلس البلدي بالسماح للمواطنين بحضور أية جلسة بشرط قبول أكثرية الأعضاء الحاضرين، حيث أشار قانون الهيئات المحلية إلى إمكانية حضور جلسات البلدية من قبل المواطنين ولكنه ترك للمجلس البلدي نفسه الحق في تقرير ذلك، وبالتالي لم يضمن هذا النص بشكل مطلق للمواطن الحق في حضور الجلسات، ونود الإشارة هنا إلى أن التعليق على هذا البند كما ورد في جدول رقم (16.4) بخصوص النقطة «يعمل المجلس البلدي على تشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي». فقد احتلت المرتبة الثامنة والأخيرة وبمتوسط حسابي 2.68 وهذا يدل على أن المجالس المحلية الفلسطينية لا تشجع المواطن بشكل كبير على حضور جلسات المجلس.

3. يؤخذ على القانون الفلسطيني عدم وجود تشريعات واضحة ولوائح تنفيذية صادرة عن وزارة الحكم المحلي تفصل مواضيع المشاركة الشعبية وعلاقة المواطنين بالبلديات، حيث أن القانون الفلسطيني لا بد أن يماشي المتطلبات والاحتياجات الحديثة، ولم يقم المشرعون بتطويره مع مرور الزمن، ولم تقم وزارة الحكم المحلي بالاهتمام الكافي بموضوع المشاركة الشعبية ويظهر ذلك جليا من خلال افتقار اللوائح التنفيذية المباشرة الصادرة عن وزارة الحكم المحلي بخصوص هذا الشأن.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

1. ما هي آثار المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل؟

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك آثاراً للمشاركة الشعبية على المستوى المحلي ويظهر ذلك في أنها تساهم في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة والاختصاصات.
- إن إشاعة مفاهيم الانفتاح والتعاون ما بين المواطن والهيئة المحلية كان لها درجة كبيرة في المساعدة على المشاركة الشعبية.
- إن من الآثار المهمة أن المشاركة الشعبية تساعد في إقناع المواطنين على المساهمة في تطوير وتنمية مناطقهم.
- إن مساهمة المشاركة الشعبية في تحسين عملية وجودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية كانت من أقل آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي بالرغم من درجة أهميتها.

2. ما هو دور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل؟

- تساهم البلديات بدور كبير في تعزيز المشاركة الشعبية حيث يظهر دورها بدرجة كبيرة من خلال الإفصاح للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية.
- يظهر دور كبير للبلديات في تعزيز المشاركة الشعبية من خلال تشجعيها للمواطنين على طرح أي استفسار أو تساؤل.
- تساهم البلديات في تعزيز المشاركة الشعبية من خلال تأييدها لمشاركة النساء من خلال النسبة المخصصة لهن.
- أظهرت نتائج الدراسة انخفاض دور البلديات في تعزيز المشاركة الشعبية في الأمور التي تتعلق بتشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي.

3. ما هي أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل؟

- إن عقد اجتماعات مع قادة المجتمع والشخصيات المعروفة ووجوه العائلات تُعد من أكثر الوسائل المستخدمة من قبل البلديات في دعم المشاركة الشعبية.

– إن استخدام الهاتف والمقابلات الشخصية، ومن ثم إصدار نشرات إعلامية تعدُ من أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية.

– إن استخدام وسائل الإعلام للتواصل مع المواطنين كانت من أقل الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية.

4. ما هي العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل؟.

– إن عدم الاستقرار السياسي يُعد من أكثر العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات في محافظة الخليل. يليها الأمية الاجتماعية.

– إن انخفاض مستوى الدخل الأسري، واستخدام أسلوب التعيين من الحكومة المركزية لم يكونا من العوامل ذات الأهمية الكبيرة في الحد من فاعلية المشاركة الشعبية.

5. ما هي العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية التالية: (المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي؟.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسة في محافظة الخليل حول آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي تعزى إلى متغير الموقع الجغرافي، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي. وعليه تقبل الفرضية التي تنص على ذلك.

6. ما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية؟

– ضمن قانون انتخاب المجالس والهئيات المحلية الفلسطيني الصادر عام 1996: حق المواطنين في المشاركة الشعبية من خلال حق الترشح، والانتخاب، والاعتراض على نتائج الانتخابات.

– أتاح قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لعام 1997 للمجلس البلدي السماح للمواطنين بحضور أية جلسة بشرط قبول أكثرية الأعضاء الحاضرين، ولكن من الملاحظ أن البلديات لا تشجع بشكل كبير على حضور المواطنين لجلسات المجلس المحلي.

– يؤخذ على قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، عدم وجود تشريعات واضحة ولوائح تنفيذية صادرة عن وزارة الحكم المحلي تفصل أشكال المشاركة الشعبية وعلاقة المواطنين بالبلديات.

التوصيات:

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

1. العمل على زيادة وتفعيل المشاركة الشعبية في البلديات لما لها من آثار ايجابية على المستوى المحلي وانعكاسات ايجابية على المواطن وعلى البلدية.
2. على البلديات التعرف إلى الجوانب التي من شأنها أن تعزز المشاركة الشعبية، والتي يمكن للمواطنين تقبلها وتدفعهم للمشاركة الفاعلة فيها.
3. إتباع البلديات لوسائل المشاركة الشعبية الأسهل والأسرع والمرغوبة لدى المواطنين من أجل ضمان أكبر قاعدة مشاركة شعبية في الموضوعات المحلية.
4. على البلديات العمل قدر المستطاع على تجنب واستبعادً بعض المعوقات التي تحد من المشاركة الشعبية.
5. تفعيل القوانين الفلسطينية واللوائح التنفيذية الخاصة بالمجالس المحلية وتحديثها بما يتناسب مع احتياجات المواطنين وبشكل يضمن لهم الحق في المشاركة بشكل أوسع وأكثر فاعلية.
6. العمل على إجراء الانتخابات في جميع المجالس المحلية بأسرع وقت ممكن لأن الانتخابات هي جوهر المشاركة الشعبية ومن خلالها يختار المواطن ممثليه في المجلس المحلي.
7. على البلديات الإفصاح عن نفسها كمؤسسة خدماتية بعيدة كل البُعد عن الخلافات السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة تفاعل وتعاون المواطنين معها، وبالتالي تعزيز المشاركة الشعبية.

قائمة المراجع:

- إسماعيل، عبد الكريم (2005).دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة الشعبية وإحداث التنمية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- بطراوي، بيناز (2014). وثيقة خطوط إرشادية للاتصال والتواصل بين البلديات والجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة»، صندوق تطوير وإقراض البلديات.
- رمحي، أحمد (2010). سياسات تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية». ورقة منشورة، فلسطين.
- سعادة، أيمن (2009). «آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني (حالة دراسية الضفة الغربية)»، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- صندوق تطوير واقراض البلديات (2009). «المشاركة والمشورة المجتمعية»، دليل عملي تدريبي، صندوق تطوير وإقراض البلديات، فلسطين.
- طوخي، سامي (2007). «اللامركزية المجتمعية (مدخل للتمكين والتنمية المحلية المستدامة)»، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.
- عبد الجبار، عبد الحكيم (2008). «دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي (دراسة اجتماعية ميدانية بعدد من المديريات في اليمن)»، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
- قدومي، منال (2008). «دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي (حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس»، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- قرارية، منال (2004). «آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية»، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- لوزي، موسى (1999)، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، (عمان– الأردن، دار وائل للنشر التوزيع، الطبعة الاولى).
- معاني، ايمن وأبو فارس، محمود (2010). الإدارة المحلية أسس وتطبيقات، (عمان– الأردن– دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية).
- مرازقة، عيسى (2006). «معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 14.